



عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، المرأة لها الحق في العيش بدون خوف.

واحدة من أكبر المفارقات التاريخية في وقتنا الحالي هي أن النساء في جميع أنحاء العالم ما زلن يعانين ويمتن ببساطة فقط لأنهن نساء. تشن الحركات المحافظة والأصولية هجمات غير مسبوقه ضد الحقوق التي اكتسبتها النساء من خلال نضالاتهن الشاقة.

يتعاضد العنف الشخصي والهيكلية والثقافي ضد النساء مع بعضهم البعض لجعل هذا العنف يصل إلى المستوى الذي أصبح فيه "قتل النساء" الآن مشروعاً وجزءاً من المفردات النسوية. ويصف مصطلح "قتل النساء" القتل الذي تتعرض له النساء من خلال العنف البدني والعقلي والاقتصادي والهيكلية الذي يحرم النساء من مصادر رزقهن وحقهن في تقرير مصيرهن.

يتفقم العنف المنهجي خلال الصراعات. حيث انه من المعروف أن النساء هن أول ضحايا الحروب والاحتلال والتهجير.

لا يزال ينظر إلى العنف ضد النساء والفتيات على انه مسألة خاصة ولا يحظى بالإهتمام اللازم. من الضروري اعتبار العنف ضد النساء والفتيات كمشكلة سياسية والعمل على إلغاء التشريعات التمييزية وتجريم العنف ضد النساء والفتيات بموجب القانون.

إن إصلاح الرأي العام و تغيير النظرة المجتمعية للضحايا من خلال حملات التوعية والتثقيف هو أيضاً عامل رئيسي في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات لأن العنف والظلم الذي تتعرض له النساء مرتبط بالصور النمطية التي تصور الرجال على انهم يتسمون بالعنف وبأن النساء لا يستطيعون مواجهة العنف. ولذلك، فإن الذنب يقع بالدرجة الأولى على النساء المتهمات بالمساهمة في استمرار العنف، في حين أن الجناة يستفيدون دائماً من الظروف المخففة: من الأزمة الاقتصادية إلى الهشاشة النفسية أو الضغط الاجتماعي. وبشكل أساسي، تبقى الجذور الاجتماعية والثقافية وأسباب هذا العنف في الظلام.

يجب أن يكون الأمن الإنساني على رأس جدول الأعمال السياسي لمعالجة والحد من انتشار الأسلحة التي تهدد أمن الناس وإقامة تحالفات دولية لادراج العنف ضد النساء في المفهوم الأمي.

خلال المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي، قاد المجتمع المدني حواراً طورته المبادرة النسوية الأورومتوسطية في السنوات الماضية. وشدد خبراء النوع الاجتماعي والخبراء القانونيين ومنظمات المجتمع المدني على الحاجة الملحة للتصدي للعنف وللظلم والتمييز ضد النساء وقاموا بتقديم توصيات ملموسة للحكومات.

- تبني تشريعات شاملة لمكافحة العنف ضد النساء.
- مأسسة التمويل وتوفير برامج تدريبية منتظمة بشأن المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف ضد النساء، لجميع المسؤولين الحكوميين والسلطات العامة والجهات الفاعلة ومقدمي الخدمات المعنيين.
- ضمان تمتع المنظمات الغير الحكومية العاملة في مجال العنف ضد النساء بظروف عمل آمنة وغير مقيدة وضمان توفر موارد كافية لها للقيام بأنشطتها.
- تنظيم حملات وطنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة لعدم التسامح إطلاقاً مع العنف ضد النساء.

مع أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار، ستقوم المبادرة النسوية الأورومتوسطية في العام المقبل بتنفيذ حملة قوية بدعم من الاتحاد الأوروبي في 7 بلدان في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل تغيير المفاهيم العامة وتفضيل نهج شامل تجاه العنف ضد النساء. ستنشر الحملة الوعي والمعرفة بمدى وشدة وعواقب هذا العنف وتستنكر التسامح الاجتماعي وإلقاء اللوم على الضحية. وتهدف إلى جعل العنف ضد النساء على رأس الأولويات الاجتماعية والسياسية. وستشمل أنشطة تعليمية في المدارس والجامعات وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العنف ضد النساء ونشر المعلومات عن الخدمات المقدمة للضحايا وستقدم برامج تدريبية للأجهزة القضائية والشرطة والصحة وموظفي الخدمات الاجتماعية لزيادة معرفتهم ومهاراتهم بوصفهم "أول المستجيبين".

إلى جانب ذلك ستقوم المبادرة النسوية الأورومتوسطية من خلال برنامج مدد (*)، بدعم اللاجئات السوريات وحمايتهن من جميع أشكال العنف وإساءة استخدام حقوقهن الأساسية في ثلاثة بلدان مستضيفة رئيسية هي الأردن ولبنان والعراق.

لا يمكن فصل العنف ضد النساء عن الأشكال الأخرى للهيمنة. عن طريق تعزيز التعاون والحوار والتحالفات الوطنية بين منظمات حقوق المرأة، تناشد المبادرة النسوية الأورومتوسطية جميع النساء والرجال، وجميع الحركات الديمقراطية والتقدمية أن تتوحد تضامناً مع الكفاح النسوي من أجل إنهاء العنف

ضد النساء وطرح هذه القضية كمطلب ديمقراطي تجاه الحكومات وكذلك المؤسسات الدولية وهيئات الأمم المتحدة. لا يمكن تحقيق الديمقراطية والعدالة والسلام إذا تعرض نصف السكان للقمع من الطرف الآخر.

المبادرة النسوية الأوروبية

16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء.

تشرين الثاني 2018

(*) تم تمويل مشروع "تعزيز الوصول إلى الحماية والمشاركة والخدمات للنساء اللاجئات والنازحات والمجتمعات المضيفة" من قبل الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (صندوق مدد).

تدعو المبادرة النسوية الأوروبية المتوسطة إلى المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وحقوق النساء العالمية كجزء لا يتجزأ من بناء الديمقراطية والمواطنة، وتدعو إلى الحلول السياسية لجميع الصراعات وحق الشعوب في تقرير المصير

المبادرة النسوية الأوروبية

٢٠ شارع سوفلو ٧٥٠٠٥ باريس، فرنسا صندوق بريد ١٧٣٤٥ عمان ١١١٩٥ الأردن